محليات

القضاء سلطة أم مؤسسة؟

| نبيل الملاح

كنت قد كتبت ثلاث مقالات بعنوان «العدالة بين سلطة القاضي وممارسة المحامي» وحيث إن القضاء هو ملاذنا جميعاً حكاماً ومحكومين، ومن خلاله نصل إلى الحق والعدل الذي من دونه لن تستقيم الحياة، ومن دونه لن تبنى دولة ومؤسسات.

ويسأل البعض: هل القضاء سلطة أو مؤسسة؟ وأعتقد أن القضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة؛ لكنها المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، فهي التي تحمي المواطنين وتعيد لهم حقوقهم المسلوبة، وهي التي تحمي الأموال والممتلكات العامة وتقتص من الذين يعبثون بها، وهي التي تسهر على تطبيق القوانين والأنظمة التي تقرها السلطة التشريعية، وهي التي تصوب أداء السلطة التنفيذية عندما ينحرف أحد أعضائها ويتجاوز الأنظمة والقوانين؛ فالسلطة التشريعية (مجلس الشعب) المسؤولة دستورياً عن مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها لابد لها من إحالة المسؤولين المسيئين والمتجاوزين والمقصرين إلى القضاء لإنفاذ العدالة وحكم القانون.

وبالتأكيد فإن اعتبار القضاء مؤسسة، لا ينقص من شأنه أبداً، فالمؤسسات هي عنوان بناء الدولة والحكم الرشيد، وهي التعبير الأهم عن نظام الحكم المدني الديمقراطي.. والقضاء بهذا المفهوم هو سلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ بل هو أهم سلطة من هذه السلطات لأنه الحامي والضامن لتطبيق القانون وإنفاذ أحكامه. لكنها سلطة مستقلة لا يجوز للسلطات الأخرى التدخل بأحكامها ومحاكمها والتداخل مع قضاتها والضغط عليهم لإصدار أحكام تخالف القانون ولا تقيم الحق والعدل. وهذا لا يعني أن هذه السلطة هي سلطة مطلقة لكل قاض، فالسلطة من أساسها هي لمؤسسةٌ القضاء، حيث إن الدستور نص على أن السلطة القضائية مستقلة، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى، كما نص الدستور على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

ومن هذا المنطلق يجب على مجلس القضاء الأعلى العمل على إيجاد الصيغ والآليات الناجعة لضمان استقلال القضاء، وفي الوقت نفسه مراقبة أداء القضاة ومحاسبة المسيئين منهم ورفع الحصانة عنهم وإحالتهم إلى المحاكمة مثلهم مثل أي مواطن ارتكب جريمة وتجاوز القانون؛ بل يجب التشدد أكثر تجاه القاضي المرتكب لأن المعني بتطبيق العدالة.

وعلينا أن ندرك أن القضاة بشر والبشر خطاؤون بطبيعتهم، وهم ليسوا ملائكة أو قديسين، وإن كنا نتمنى أن يكونوا أقرب ما يمكن إلى هؤلاء.

ولابد من التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لوضع وتطوير القوانين وصياغتها بشكل صحيح ودقيق منعاً للالتباس والغموض في نصوصها، وعدم ترك المجال للتفسيرات والاجتهادات التي تأتي خلافاً لغاية وقصد المشرع.

وحبذا لو يضع مجلس القضاء الأعلى الضوابط اللازمة لـ«التفسير القضائي» للنصوص القانونية، وعدم ترك ذلك مفتوحاً ومتاحاً لجميع القضاة في مختلف المستويات.

إن التفسير القضائي يجب ألا يخرج عن غاية وقصد المشرع، ويجب أن يصدر عن جهة قضائية مؤهلة لمحكمة النقض وإدارة التشريع لدى وزارة العدل، ولا يجوز أن يتم من قاض مبتدئ لم يكتسب بعد العلم والخبرة التي تؤهله للقيام بذلك. وهنا يقول البعض إنه في حال قيام القاضي بتفسير خاطئ للقانون، يمكن تداركه بالاستئناف أو النقض، وأنا أقول: أليس في ذلك إطالة لأمد التقاضي وإهدار للحقوق بمرور الزمن؟ أليس من الأفضل وضع الآليات والصيغ المناسبة للرجوع إلى إدارة التشريع لتفسير النصوص القانوني الغامضة والملتبسة؟ وأضيف: هل القاضي الذي يرتكب خطأً مهنياً جسيماً أكثر من مرة يصلح أن يكون قاضياً؟

أعود وأؤكد أن القضاء مؤسسة وسلطة بآن واحد، علينا جميعاً الاهتمام بها وإعطاؤها المكانة التي تستحقها لتتمكن من القيام بدورها في بناء الدولة وحماية المجتمع.

وفي الوقت نفسه، لابد من إزالة الشوائب التي لحقت بالقضاء وأساءت إلى سمعته.

باحث ووزيرسابق

بيع ٢٠٠ ألف طن قمح لشركة خاصة رغم اقتراح وزارة المالية نقلها إلى المحافظات الأخرى بدلاً من بيعها!

| الحسكة- دحام السلطان

ها هي قضية المخزون الإستراتيجي للقمح في محافظة الحسكة تعود من جديد، وترفض أن تُسدل الستارة على قصتها التي تأبى أن تنتهي، بعد أن أصبحت كقصة إبريق الزيت!

وقد سبق لـ«الوطن» أن سلطت الضوء عليها مرتين وفي مناسبتين مختلفتين خلال أيام الثلث الأخير من الشهر الفائت، والباقي والبقية يأتي اليوم بعد أن جاء مفصّلاً بكتاب رئاسة الحكومة رقم ١/٤٢٧٥ تاريخ ٢٠١٧/٤/٥ الذي انطلق مسرعاً نحو وزارتي المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٤، والذي جاء معطوفاً على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٧٧/ ص. خ تاريخ ٢٠١٧/٣/١٦ المتضمّن طلب الوزارة الموافقة على بيع فائض القمح من مخزون المادة لدى فرع المؤسسة العامة في مدينة القامشلي والبالغ ٢٠٠ ألف طن إلى شركة تُدعى (الفهر أوف شور) وفقاً للأسعار المحددة في محضر الاجتماع الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٤، وعلى كتاب وزارة المالية رقم ٤٣/١٣/٤٥٨٩ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧ المتضمّن اقتراحها نقل المخزون الفائض إلى محافظة دمشق أو المحافظات الأخرى بدلاً من بيعه، وهذا تحفّظ على البيع من طرف وزير المالية الذي طالب بالنقل وليس البيع! وبالنتيجة وبموجب كتاب رئاسة الحكومة قرر المجلس الموافقة على بيع الشركة المذكورة ٢٠٠ ألف طن (+- ٢٥٪) من المخزون الفائض، شريطة تحمّل وزارة المالية العجز الناجم عن ذلك في الأسعار!

وبين مصدر مسؤول فضل عدم ذكر اسمه لـ«الوطن» أن وزارة المالية تفضل نقل المحصول من الحسكة إلى محافظات أخرى ووضعه في الاستهلاك المحلي، إلا أن صعوبة النقل وارتفاع تكاليفه بشكل كبير والخوف من تلف المحاصيل المخزنة دفع نحو الموافقة على بيع المحصول.

وبالنظر إلى كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الموجّه إلى رئاسة الحكومة، وبعيداً عن الخوض والغوص في العملية المدوّنة فيه التي تخص تسعير القمح بنوعيه القاسي والطري وبدرجاته الشرائحية الأولى والثانية والثالثة والرابعة التي تتراوح أسعارها بالسقفين الأعلى والأدنى، ما بين المئة ألف والـ ٧ آلاف ليرة سورية ونزولاً إلى الـ٩٧ ألف ليرة سورية! إضافة إلى تحمّل وزارة المالية العجز الناجم عن السعر أسوة بحجم العجز الذي تتحمله تجاه رغيف الخبز المدعوم للمواطن، نحو الشركة المدللة التي رست عليها الصفقة!

فالمسألة هنا وبمعناها المجرّد، ليست مسألة بيع وشراء ومضاربة أسعار وعروض بنكية وشركات وتجار وسوى ذلك من مواصفات محترفي اللعب بالبيضة والحجر! لأنها ليست موضوعنا وهناك جهات رقابية ووصائية معنية بهذا الموضوع المرتبط بالمال العام الذي يعني في المحصلة الدولة، إلا أن الأسعار المتفق عليها من المؤسسة العامة للحبوب أقل بكثير من الأسعار التأشيرية التي وضعتها الحكومة لمادة القمح والتي تقدّر بـ١٢٥ ليرة؟ وهي رغم ذلك مرشّحة للارتفاع، فأين هي إذاً من رقم العرض المدعوم المقدّم للشركة المذكورة وإلى أقل من أسعار التكلفة للمخزون التي تصل إلى ١٣٤ ألفاً و٢٢١ ليرة للطن الواحد.

وقبل أن نأتي إلى الحقائق والمفارقات المدهشة والغريبة التي تدعو للوقوف عندها التي احتضنها كتاب الوزارة المعنية بالحبوب والتي تدعو للريبة من خلال الخوف على فائض مخازين القمح والتخلّص منه خوفاً من السرقة والنهب أو التلف، إضافة إلى الأعباء المادية المرتبطة بعمليات التخزين وصيانة المستودعات والحاجة الماسة لتأمين مادة القمح في باقي المحافظات المستهلكة، ما يقودنا إلى التساؤل، هل هناك فائض مخازين في المحافظة فعلاً إن كانت عملية البيع ستستهدف نصف ما هو موجود من المخازين؟

ثم مسألة التخلّص هذه: هل تعني التهرّب من المسؤولية والواجبات المنوطة بالمؤسسة وطاقمها الإداري والتقني التخصصي؟ والتخلّص من المخازين بأي طريقة وبأبخس الأثمان! ثم هل لحظت المؤسسة والوزارة التابعة لها فروقات أسعار عمليات التخزين وصيانة المستودعات في سعر البيع؟ وهل دفعها إحساسها بالمسؤولية نحو حاجة المحافظات المستهلكة من المادة لأن تبيع بسعر وبشكل رضائي لشركة بعينها، ومن ثم تقوم وربما بشرائه من الشركة نفسها لتغطي حاجة الانفاق الاستهلاكي في المحافظات الأخرى!

وهنا لا بد من التوضيح: إن عمليات النهب والسرقة التي تم التطبيل والتزمير لها مطوّلاً، لم تحصل في أي مركز من مراكز مدينة القامشلي الموجودة في مركزي (جرمز والثروة الحيوانية)، باعتبار أن كلا المركزين موجود ضمن حماية الجيش العربي السوري وداخل حرم أسوار المنيعة!

ثم أليس من الغرابة أن نتكهّن وننجّم حول إنتاج الموسم المقبل الذي لم يحن حصاده بعد مثلما أورد الوزير في حديثه السابق لـ«الوطن»: إن إنتاج موسم ٢٠١٧ سيصل إلى نحو الـ٥٠٠ ألف طن ما يعني أن المخزون مع نهاية الموسم سيصل إلى نحو ٩٥٠ ألف طن، على حين إن استهلاك المحافظة من القمح يبلغ ١٥٠ ألف طن ما يؤدي إلى وجود فائض كبير معرّض إلى خطر السرقة!

في الوقت الذي تشير فيه الدلائل، وهذا كله في علم الغيب على أن موسم العام الجاري سيكون إنتاجه أقل بكثير من إنتاج الموسم الماضي الذي استقبلت فيه مراكز الحسكة ٤٣٠ ألف طن فقط، قياساً إلى كميات الهطلات المطرية التي لم تصل إلى الكميات التي هطلت العام الماضي، إضافة إلى تقلّص حجم المساحات المزروعة بالقمح عن العام الماضي بعد زحف زراعة المحاصيل الطبية والعطرية وسيطرتها على مساحات أوسع على حساب محصولي القمح والشعير في آن معاً!

وهنا لا بد من الإشارة إلى كل من يهمه أمر المواطن في البلد، إلى إيقاف جريمة التفريط بمخازين القمح التي نحن اليوم أحوج إليها أكثر من أي وقت مضى، لأن حاجة المحافظة من رغيف الخبز تتراوح بين ١٦٠- ١٧٠ ألف طن من القمح لزوم المطاحن، ومن ثم فإن المخازين الباقية إن تمت صفقة البيع لا تكفي إلا لعشرة أشهر فقط.

أسواق حماة تتوج البطاطا ملكة والبندورة وصيفة!

| محمد أحمد خبازي

تعد أسعار الخضار والفاكهة واللحوم المرتفعة أساساً – ولكننا اعتدنا عليها كمواطنين – مقبولة نوعاً ما قياساً إلى أسواق المحافظات المجاورة، لكن أسعار البطاطا والبندورة غير مقبولة ولا تزال فوق قدرة المواطن الشرائية، لندرة الأولى ولتصدير الثانية من الساحل إلى العراق وأوكرانيا ولربما روسيا أيضاً، وهو ما نصب الأولى ملكة والثانية وصيفة لها!.

والنشاط الأبرز لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بداية الأسبوع الجاري، كان تنظيمها ١٥ ضبطاً في سوق الهال وأسواق حماة بحق تجار وباعة البطاطا لعدم حيازتهم فواتير والإعلان عن أسعارها، والتي بيع الكيلو منها اليوم في سوق هال حماة وبحسب نوعها بسعر الجملة ما بين ٢٦٠–٣٠٠ ليرة ومن البندورة بـ٣٢٥ ليرة، ومن الخيار بـ١٧٥–٢٢٥ ليرة، ومن الكوسا بـ٣٥٠–٤٠٠ ليرة والباقة من الورقيات بـ٢٠ ليرة وبيع كيلو الفجل بـ١٠٠ ليرة.

وأما الفاكهة فأسعارها مقبولة وتناسب ذوي الدخول المحدودة، فقد بيع كليو البرتقال أبو صرة بـ١٥٠–٢٠٠ ليرة لندرته، واليافاوي بـ١٥٠ ليرة، والموز اللبناني بـ٣٥٠–٤٠٠ ليرة والصومالي بـ٧٠٠ ليرة.

وبالنسبة لأسعار المفرق وفق نشرة مديرية التجارة الداخلية الصادرة في ٩ الجاري حدد سعر كيلو البطاطا بـ٢٤٠–٣٠٠ ليرة والبندورة بـ٢٧٥–٣٧٥ ليرة، والخيار بـ٢١٠–٢٧٥ ليرة، والفليفلة الحارة بـ٩٠٠ ليرة، والحلوة بـ٧٧٥ ليرة، والبصل الأخضر بـ١٨٠ ليرة، والثوم الأخضر بـ١٨٠–٣٠٠ ليرة، والفجل بـ١٢٠ ليرة.

وسعر طبق البيض ما فوق ٢ كغ حدد بـ١٣٠٠ ليرة، وكيلو الفروج الحي بـ٨٠٠ ليرة والمنظف بـ١٠٥٠ ليرة، والصدر المقشور بـ١٦٠٠ ليرة، والفخذ بـ٨٢٥–٨٥٠ ليرة، والجوانح بـ٨٢٥ ليرة، والسودة بـ١٥٠٠ ليرة.

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

دعوة السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 في دمشق فندق الفورسيزنز (قاعة ليفانت) ، لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية :

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2016 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة .
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2016.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. مناقشة موضوع تكوين الإحتياطيات.
5. تعيين الأرباح التي يتوجب توزيعها بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد، والاطلاع على تغيير ممثل كل من شركة آروب للتأمين (ش.م.ل) وبنك لبنان والمهجر ش.م.ل في عضوية المجلس.
7. المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام 2017 واتخاذ القرار بخصوصها.
8. البحث في مكافآت مجلس الإدارة للعام 2016 واتخاذ القرار بخصوصها.
9. انتخاب مدقق الحسابات لسنه واحدة وتعيين تعريضاته.
10. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016 .
11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءاً من يوم الثلاثاء الواقع في 2017/04/18 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الرابعة من بعد الظهر، يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في فرع الشركة الكائن بدمشق أبو رمانة مقابل حديقة المدفع، مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملونها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2017/05/2، لينتقل التسجيل إلى فندق الفورسيزنز قاعة ليفانت في دمشق من الساعة العاشرة صباحاً و يستمر حتى الساعة الحادية عشر من يوم انعقاد الجلسة.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً من نفس اليوم لتنعقد هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية، و ستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للشركة و تقرير مدقق الحسابات على الموقع الالكتروني للشركة و لهيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية www.scfms.sy.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة فإنه سيفقد حقه في حضور الإجتماع.

للاستفسار يرجى الاتصال على الرقم : 3329010 تحويلة 1060

رئيس مجلس الادارة

وصول باخرة السماد منذ ٢٢ يوماً وما زالت قيد التفريغ في مرفأ طرطوس!

رئيس اتحاد الفلاحين: انعكاسات سلبية كبيرة على المزروعات والأشجار المثمرة

| طرطوس - الوطن

بعد انتظار وتأخير كبيرين وصلت في التاسع عشر من شهر آذار الماضي إلى مرفأ طرطوس الباخرة (BATIS) وعلى متنها ٣١ ألف طن من السماد.

يومها تنفس الفلاحون المنتجون واتحادهم الصعداء وأملوا أن يتم إيصال المادة إلى الحقول قبل فوات الأوان ولا سيما أن التأخير في وصول الكمية بلغ مداه.

اليوم وبعد أكثر من عشرين يوماً على وصول الباخرة ما زالت الباخرة قيد التفريغ في المرفأ وما زال فيها نحو تسعة آلاف طن وتفريغها لا يسير بالشكل المطلوب لأسباب مختلفة.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد تحدث بمرارة عن هذا التأخير وانعكاساته السلبية على المزروعات والأشجار المثمرة وأشار إلى أن التأخير في التفريغ يعود لعدة أسباب منها ما يتعلق بالشاحنات التي تنقل للمحافظات وأجورها، ومنها ما يتعلق بالمصرف وآليات التفريغ والدخول والخروج، وطالب بالإسراع في عمليات التفريغ ورفع وتيرة الإنتاج ومعالجة العقبات كافة التي تحول دون ذلك.

أحد المتابعين من المصرف الزراعي أشار إلى الجهود الكبيرة التي بذلت خلال العشرين يوماً الماضية من المصرف والمرفأ والجهات المعنية، مؤكداً أن مشكلة الشاحنات تم حلها في الأيام الماضية وزاد معدل التفريغ ليصل لنحو ١٢٠٠ طن في اليوم بدل ١٠٠٠ طن، مشيراً إلى أن من أسباب التأخير وجود المادة (دوكما).

من جانبه أشار المدير العام لمرفأ طرطوس نديم الحايك إلى أن تفريغ السماد (الدوكما) في الباخرة يتم بوساطة روافع الباخرة عن طريق كباشات إلى وحدات التعبئة التي تقوم بتشويلها وتحميلها على السيارات والقطار مباشرة، وأن معدّل التفريغ هو بحدود (٩٠٠-١٠٠٠) طن يومياً وهي قدرة وحدات التعبئة المتعاقد معها من المصرف الزراعي والتجارة الخارجية، وتوقع الانتهاء من تفريغ الباخرة خلال أسبوع من تاريخه.

> مدير المرفأ: استطاعة وحدات التعبئة المتعاقد عليها من المصرف الزراعي قليلة

مما تقدم يتضح أن المشكلة في وحدات التعبئة أكثر من غيرها وفق ما أكده المدير العام للمرفأ حيث إنه حتى لو لم تكن هنا مشكلة في السيارات وغيرها لكانت المشكلة في وحدات التعبئة ذات القدرة القليلة، ومن ثم كان يفترض بالمصرف الزراعي التعاقد على وحدات تعبئة ذات قدرة أكبر على (التشويل) والتحميل.

من جهة أخرى بلغ عدد البواخر في مرفأ طرطوس يوم أمس ٧ بواخر فقط ثلاثاً منها قيد التفريغ داخل الحوض وعلى متنها (طحين – ملح – سماد) وأربع بواخر قيد الدخول للتفريغ وتحمل (زيت عباد الشمس – شعيراً – حديداً – رخاماً).

من عجائب سورية.. طن الحطب أغلى من برميل المازوت!

الحطب الحر بـ٦٠ ألف ليرة.. والزراعة تبيعه بأسعار تشجيعية

| فادي بك الشريف

كشف مدير الحراج في وزارة الزراعة وجيه الخوري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سعر طن الحطب وصل في عدد من مناطق سورية إلى ٦٠ ألف ليرة سورية، كما وصل سعر الطن في مدينة جرمانا بريف دمشق على وجه التحديد إلى ٧٠ ألف ليرة في بعض الأحيان.

ولفت الخوري إلى وجود أولويات في تأمين الحطب وبيعه للمواطنين والأسر الفقيرة بهدف الاستخدام المنزلي بأسعار تتراوح بين ١٢ و١٩ ألف ليرة فقط للطن الواحد حسب نوع الحطب، كما تقدم الأحطاب لذوي الشهداء والجرحى بأسعار تشجيعية أقل ٥٠٪، بغية المساعدة في حماية الثروة الحراجية وتأمين التدفئة للمواطنين في الشتاء.

وفي ظل المعلومات الواردة لصحيفة الوطن عن وجود سرقات وقطع كامل لأراضٍ مثمرة في عدد من المناطق ضمن أعمال تعدٍ جائر على الثروة الحراجية في سورية، بين مدير الحراج أن عدد الضبوط التي تم تنظيمها منذ بداية العام حتى الآن قدرت بـ٣٤٠ ضبطاً تمت إحالتها إلى القضاء شملت مخالفات قطع وتشويه أشجار حراجية وتفحيم ورعي وكسر أراض، لافتاً إلى تنظيم ٢٢٦٨ ضبطاً في مختلف المحافظات.

> سرقات وقطع كامل لأراضٍ مثمرة
>
> الخوري لـ«الوطن»: ضبط ٣٤٠ حالة تعدٍ جائر.. وأكثر من ٥٠٠ طن مبيعة منذ بداية العام

وبحسب الخوري بلغت كمية الأحطاب الحراجية التي تم بيعها ٥٠٠ طن بيعت إلى ٤٦٩ أسرة مستفيدة وللأهالي وسكان المناطق الحراجية وأسر الشهداء، مشيراً إلى ٢٠٦٧ أسرة مستفيدة العام الماضي بكمية قدرت بحوالي ٢٢٠٠ طن.

وفي السياق نفسه بين بيان صادر عن الوزارة، أن الزراعة انتهت من خطتها الإنتاجية للتحريج والتي نفذتها ضمن الحملة الوطنية للتشجير، حيث بلغت المساحة المحرجة نحو ٢٣ ألف دونم معظمها ضمن المواقع الحراجية التي تعرضت للحرائق خلال الأعوام الماضية، وبلغت أعداد الغراس الحراجية المزروعة والمبيعة للمواطنين ١,٤ مليون غرسة حراجية. والمساحات المحسنة ضمن مشروع تربية وتنمية الغابات بلغت ٢٣٦٢ دونماً خلال عام ٢٠١٧، على حين تجاوزت ٤٥٠١٠ دونمات خلال العام الماضي.

وطلبت مديرة الحراج من دوائرها في المحافظات تجهيز مراكز الإطفاء المخصصة لإطفاء حرائق الغابات وتجهيز الصهاريج وتأمين مستلزمات العمل والتنسيق مع المحافظين لعقد الاجتماع السنوي التحضيري للاستعداد لموسم الصيف الذي تكثر فيه الحرائق.

مع التشديد على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الثروة الحراجية من خلال زيادة أعداد الفرق الموسمية وتوزيعها على المواقع والمناطق الحراجية، ودور المجتمع الأهلي في منع الحرائق في الأراضي الزراعية ومشاركتهم في حماية الثروة الحراجية من التعديات والحرائق.